النفل الذي افسده مل لو من قبيل الفرض او من قبيل النفل يأتي هذا الحكم فليراجع قوله اجماعا اي من اصحابنا والا فالشافعي رضي الله عنه يزيد وكان الاولى ان يقول اتفاقا قوله على المذهب وقال بعض المشايخ ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سلاما يجب سجدتا السهو كذا في مبتغى المصلي وصفحة في البحر قوله سكت اتفاقا اي لا يأتي بالصلوات ولا يكرر كلمة الشهادة اما الاول فلما تقدم من انه لا يزيد واما الثاني فلما تقدم من ان كل كلمة من التشهد واجب ثم قال وعدم تكرير كل فلم يبق الا السكوت او القيام فرض القيام لعدم متابعة الامام الواجبة فتعين السكوت قوله واما المسبوق فيتزسل ويصحح قاضي خان كما في البحر وهذا في حق قعدة الامام الاخيرة كما هو صنيع قوله ليفرغ عند سلام امامه واما فيما قبلها من القعدات فحكمه السكوت كما لا يخفى قوله وقيل يتم لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما سنت الا لما يلزم في اثنائها من تأخير القيام ومتابعة الامام واجب على المسبوق متابعة الامام وصححه صاحب المبسوط كما في البحر قوله وقيل يكرر كلمة الشهادة واختاره ابن شجاع كما في البحر وذلك لان تكرير بعض التشهد اسهل من الزيادة عليه وينبغي الافتاء بالاول كما في البحر لان المسبوق يقضي اخر صلاته في حق القعدة فكان القعدة التي فقد مع الامام

وسط

وسط صلاته فيمنع عن الزيادة والتكرير كما في النهر واختاره ابو بكر الرازي السكوت كما في البحر كانه لانه اسهل من التكرير والزيادة قوله فيما بعد الاوليين اي من الفرض كما في البحر وهو شامل لاربع صلوات فقط الظهر والعصر والمغرب والعشاء قوله على الظاهر اي ظاهر الرواية وروي عن ابي حنيفة وجوبها بحر قوله ولو زاد لا باس به لحديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يقرؤه في صلاة الظهر في الركعتين الاوليين قدر ثلاثين اية وفي الاخريين قدر خمسة عشر اية او قال نصف ذلك وانما كان الاكتفاء بالفاتحة اولى لحديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان يقرؤ في الظهر والعصر الركعتين الاولتين بفاتحة الكتاب بحر وسورتين في الركعة الاخيرتين بفاتحة الكتاب بحر قوله وصحح العيني وجوبها نقله في النهر ثم استند ذلك عليه بقوله لكن ظاهر الرواية انها سنة وفي النهاية قد رشيخنا قال ابن امير الحاج قال شيخنا وهو الحق بالاصول قوله على المذهب ودعلى ما في المحيط من انه اذا سكت عمدا كان مسيا قوله لثبوت التخيير عن علي وابن مسعود فانهما كانا يقولان المصلي بالخيار في الاخيرين ان شاء قرأ وان شاء سبح كذا في ابن امير الحاج قوله وهو الصارف للواظبة اي الملازمة عديث الصحيحين الذي قدمناه ووجه الصرف هذا بان لا يدل بالقياس فالمروي عنهما كالمرفوع